الأمم المتحدة S/PV.4634

مجلس الأمن

السنة السابعة والخمسون

مؤقت

الجلسة **٤٦٣٤**

الخميس، ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد بلنغا - إبوتو	(الكاميرون)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد كونوزين
	أيرلندا	السيد كور
	بلغاريا	السيد سوتيروف
	الجمهورية العربية السورية	السيد عبيد
	سنغافورة	السيد هاو
	الصين	السيد ليو هيزينغ
	غينيا	السيد تراوري
	فرنسا	السيد دوكلو
	كولومبيا	السيد أوكاسيونس
	المكسيك	السيدة إسكوبار
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة باور
	موريشيوس	السيد كونجول
	النرويج	السيد كولبي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد روزنبلات

جدول الأعمال

الحالة المتعلقة بجمهورية الكونغو الديمقراطية

رسالة مؤرخة ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2002/1146)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178.

02-65914 (A)
0265914

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة المتعلقة بجمهورية الكونغو الديمقراطية

رسالة مؤرخة ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2002/1146)

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة من ممثل جمهورية الكونغو الديمقراطية، يطلب فيها دعوة وفده إلى الاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوته إلى الاشتراك في المناقشة، بدون أن يكون له حق التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بالنيابة عن المجلس، أرحب بمعالي السيد ليونارد شي أوكيتوندو، وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد شي أوكيتوندو (جمهورية الكونغو الديمقراطية) مقعدا إلى طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): وفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، وفي حالة عدم وجود اعتراض، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة، بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت، إلى سعادة السيد محمود قاسم، رئيس فريق الخبراء المعني بالاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية وأشكال الثروة الأخرى لجمهورية الكونغو الديمقراطية.

تقرر ذلك.

أدعو السيد قاسم إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي توصل إليه في مشاوراته السابقة. معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2002/1146، التي تتضمن نص رسالة مؤرخة ١٥ تشرين الأول/أكتوبر موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن، يحيل بها التقرير النهائي لفريق الخبراء المعني بالاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية وأشكال الثروة الأخرى لجمهورية الكونغو الديمقراطية.

أعطي الكلمة الآن للسيد محمود قاسم، رئيس فريق الخبراء ليعرض التقرير.

السيد قاسم (تكلم بالانكليزية): يسرني مرة أخرى سرورا عظيما أن أخاطب أعضاء المجلس، وكذلك وزراء وسفراء الدول الأعضاء الذين يشهد حضورهم اليوم على اهتمامهم بأن يروا الصراع العنيف والمعاناة اللذين سادا خلال السنوات الأربع الماضية في جمهورية الكونغو الديمقراطية قد وضعت لهما نهاية.

وأود أن أبدأ بشكر رئيس المجلس، السفير بلينغا إبوتو، على مساعدته في الإعداد لجلسة اليوم المعنية بالتقرير الخامس لفريق الخبراء (S/2002/1146). وأود أن أعرب عن امتنان الفريق لجميع أعضاء المجلس على الدعم والمساعدة القيمين اللذين قدموهما لنا خلال الولاية الحالية.

وأود أن أعرب عن خالص تقديرنا لحكومات أوغندا، وبوروندي، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجنوب أفريقيا، ورواندا، والكونغو،

وكينيا على الاجتماع بالفريق خلال تواجده في المنطقة. كما أود أن أعرب عن شكرنا الخاص لبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وكذلك لمكاتب ممثلي الأمين العام وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في جميع أنحاء المنطقة على مساعدهّا. علاوة على ذلك، يود الفريق أن يشكر إدارة عمليات حفظ السلام في الأمانة العامة على دعمها المستمر.

منذ التوقيع على اتفاقي بريتوريا ولواندا، تم إحراز الكثير من التقدم نحو تحقيق السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ولقد تعهدت أطراف الصراع ومن توسطوا لتحقيق الاتفاقات الأخيرة بالتزامات جريئة ولابد من تشجيعهم ودعمهم. ومع ذلك، فإن عملية سلام لوساكا لا تتناول البعد الاقتصادي الحاسم للصراع. وسيثبُت في نهاية المطاف أن النجاح على الجبهة السياسية والعسكرية غير قابل للاستمرار لو لم يتم حل القضايا الاقتصادية التي تسهم في إطالة أمد الصراع المسلح. ويمكن رؤية هذا الخطر في المواجهات المسلحة التي نشبت مؤخرا على الحدود الشرقية لجمهورية الكونغو الديمقراطية وفي شمال شرقي البلاد. فلقد كان الدافع وراء اشتعال هذا القتال مؤخرا المنفعة الاقتصادية بقدر ما كان المكاسب السياسية.

إن المجموعات الثلاث المتميزة، التي اختار الفريق أن يصفها على أنها شبكات النخبة، أوجدت لنفسها خلال السنوات الأربع الماضية مجالات منفصلة للسيطرة الاقتصادية في مناطق مختلفة من جمهورية الكونغو الديمقراطية. وما فتئت هذه المناطق تخضع لسيطرة الجيش الرواندي، والجيش الأوغندي، وحكومة كينشاسا، التي اعتمدت على الجيش الزمبابوي في الدفاع عنها.

وقبضة شبكات النخبة على اقتصاد جهورية الكونغو الديمقراطية تمتد إلى أبعد من الموارد الطبيعية الثمينة لتشمل الإقليم والعائدات المالية والتجارة بصفة عامة. وتشمل أنشطتها الاستغلالية نظماً فائقة التنظيم والتوثيق لممارسة الاختلاس والتهرب الضريبي والابتزاز والرشاوى والتلاعب بالفواتير المزورة. كما أنها تشمل سلب أصول شركات الدولة واتفاقات سرية لاقتسام الأرباح. ويتم تنظيم العديد من تلك الأنشطة بأسلوب يشبه كثيرا العمليات الإجرامية.

وتتعاون هذه الشبكات مع جماعات الجريمة المنظمة، التي من بينها منظمات عابرة للحدود الوطنية، من أجل زيادة الأرباح إلى أقصى حد. وهي تعتمد على تلك الجماعات في الحصول على الدعم المستتر في العمليات العسكرية والتجارية. كما أنها تستخدمها في تنفيذ غسل الأموال وصفقات العملات غير القانونية وعمليات التزوير والاتجار بالأسلحة وتهريبها، وكلها أنشطة تدر أرباحا كبيرة وبعضها يستهدف أيضا زعزعة الاستقرار السياسي.

وتعمل الحرب الاقتصادية التي تديرها هذه الشبكات تحت ستار الصراع المسلح واستغلال التوترات العرقية والعنف المعمم لتجني أرباحا طائلة من مناطق تفوق في مساحتها دول أوروبية عديدة لصالح جماعات صغيرة من الأشخاص الأقوياء أو الجناح التجاري لمؤسسات عسكرية. فهي تسلب العائدات من الخزانة العامة لجمهورية الكونغو الديمقراطية على الصعيدين الوطني والمحلي، تاركة السكان بدون خدمات، وتقوض إمكانيات الانتعاش الاقتصادي وإعادة التعمير. وهي تعارض الشفافية والمساءلة والتنافس والتنظيم. كما أنها تقوض الاستقرار واستعادة سلطة الدولة. ولقد سبّبت هذه الحرب جولات من الاعتداءات وانتشار الجماعات المسلحة، والتي أدت بدورها إلى أنماط من تشريد السكان وسوء التغذية ومعدل وفيات على نطاق لم يُعرف من قبل. وتدفع المنافسة بين أعضاء شبكة واحدة، يمكن أن يكونوا منافسين سياسيين وتجاريين، إلى المزيد من عدم الاستقرار والعنف.

والأعضاء الرئيسيون في هذه الشبكات لديهم السلطة والوسائل للتخويف واستخدام القوة، وهما أمران حيويان لاحتكار موارد الإيرادات وضمان التصرف مع الإفلات من العقاب. ومن خلال القوة والنفوذ، يمكن لهذه الشبكات أن تشكل السياسات الوطنية - على الصعد الدبلوماسية والعسكرية و/أو التجارية. كما أن لديها القدرة على تقويض عملية السلام حماية لمصالحها الاقتصادية وضمانا لاستمرار سيطرتها على الأنشطة التي تدر الدخل.

واستخدام الجيوش الوطنية ما هو إلا سبيل واحد من سبل عديدة تحت تصرف الشبكات لممارسة سيطرتها الاقتصادية. وما فتئت استراتيجيات هذه الشبكات وعملياتها تزداد سرية وتعتيما مع تزايد الاهتمام الدولي بها. والمجموعات شبه العسكرية، والشركات التي يدعمها الجيش وتتخذ لها واجهات مدنية، والجنود الأجانب الذين يندمجون بهدوء في جيوش المتمردين وقوات الدفاع المحلية، هي بعض التكتيكات التي تستخدمها الآن هذه الشبكات التي توقعت النتائج المترتبة على الضغط الدولي المتعاظم من أجل انسحاب القوات الأجنبية من جمهورية الكونغو الديمقراطية. والفراغات الأمنية والصراعات المتصفة بالعنف بين المجموعات المسلحة العديدة ذات الولاءات المبهمة أو التي تغير ولاءاتها، يمكنها أن توفر ذرائع للتوغلات أو لعمليات انتشار جديدة. وهي تبقى بمثابة تذكِرة بأن دور المجموعات المسلحة يجب أن يراعى في إطار الجهود الرامية إلى وقف الاستغلال، بما في ذلك من خلال تنفيذ برامج تسريح تتسم بالفعالية وسرعة الاستجابة.

وفي غضون سبعة أشهر من العمل الميداني، جمع الفريق معلومات موسعة وشهادات مباشرة ووثائق عن أنشطة الاستغلال التي يقوم بها أعضاء تلك الشبكات. وقد أتاحت المصادر الحسنة الاطلاع والأدلة الوثائقية للفريق أن يتعرف كذلك على العديد من الوسطاء الذين يساعدون في تسويق المواد المعدنية وغيرها من السلع الأساسية؛ والمؤسسات التي توفر الخدمات المالية؛ والشركات التي تشتري الموارد المستخلصة، وتقوم بتجهيزها وإعادة بيعها؛ والمنظمات الإجرامية التي توفر النقل والأسلحة والخدمات الأخرى. وكلها تشترك في التواطؤ في هذه التجارة التي تؤجج الصراع.

والدول التي يوجد فيها أولئك الأفراد والمؤسسات مسؤولة بالمثل عندما لا تتخذ أي إجراء - على سبيل المثال، التحقيق والمقاضاة وفرض الجزاءات أو فرض الامتثال لمبادئ توجيهية لسلوك الشركات. غير أن الفريق ركز في توصياته على عدد محدود جدا من الأفراد والشركات التي جمع عنها أدق الشهادات المفصلة والأدلة الوثائقية. وبعض الأسماء ستكون مألوفة؛ فقد ظهرت في التقارير السابقة للفريق.

ويأمل الفريق أن يكون بالإمكان استخدام تقريره كأداة بناءة من جانب المجلس والوسطاء الدوليين ليكون حافزا للأطراف على أن تفي بالتزاماتها بالكامل بموجب الاتفاقات التي أبرمت مؤخرا. والمتوخى لتوصيات الفريق، مثل تحقيقاته، أن تكون متوازنة وأن تستهدف في المقام الأول تحقيق السلام والاستقرار. ويعتقد الفريق أن إعادة بناء وإعادة توجيه اقتصادات المنطقة أمران أساسيان لصنع السلام وبناء السلام. وقد أوصى الفريق بأن يؤكد المجتمع االدولي على إحدى غنائم السلام في شكل حوافز اقتصادية، يمكن أن تستخدم في تشجيع تقيد الحكومات باتفاقات السلام وتبعث على بناء الثقة والمصالحة.

ويمكن أن يكون المردود الأول من ثمار السلم مجموعة من الاتفاقات أو المبادرات بشأن الصرف السريع للمساعدات لجمهورية الكونغو الديمقراطية والبلدان الأخرى في منطقة البحيرات الكبرى المعنية بالصراع. ومن الممكن أن

يتم توجيه تلك المساعدات إلى برامج إعادة البناء وإعادة التأهيل التي تفيد السكان المحليين.

والمردود الثاني يمكن أن يكون مجموعة من الاتفاقات بشأن التكامل الاقتصادي الإقليمي والتجارة، يمكن أن تنجم عن المناقشات الإقليمية، بما في ذلك، المؤتمر الدولي المزمع عقده بشأن السلم والأمن والديمقراطية والتنمية المستدامة. وستكون هناك حاجة إلى قدر أكبر من الحوافز والوسائل لتعزيز التكامل الإقليمي، الذي من شأنه أن يهمش التجارة غير القانونية والتجارة المدفوعة بأسباب عسكرية لصالح التنمية التجارية القانونية. وبعض الاتفاقات التي تم التوقيع عليها مؤخرا قد تدل على أن وقت تنظيم هذا المؤتمر أخذ يقترب. ويمكن للمجتمع الدولي وللأمم المتحدة على وجه الخصوص القيام بدور قيادي في عقد ذلك المؤتمر.

وقد نادى فريق الخبراء أيضا بتوفير مساعدة مكثفة من أجل إعادة بناء وإصلاح مؤسسات الدولة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بدءاً من الجيش والشرطة ووصولا إلى خدمات الجمارك والوزارات والوكالات المختلفة ذات الصلة بالموارد الطبيعية. ومن خلال الالتزامات بالمساعدة في مرحلة إعادة البناء بعد انتهاء الصراع، يمكن للمجتمع الدولي أن ينشيء إدارات مدنية شرعية وخاضعة للمساءلة في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويمكن أيضا أن تتعاون الوكالات والمؤسسات الدولية في الجهود التي ستبذل في المستقبل من أجل استعراض صلاحية الامتيازات والعقود الموقعة خلال الحربين في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وفقا للقرارات التي تم اتخاذها في مؤتمر الحوار بين الكونغوليين، المنعقد في نيسان/أبريل الماضي في صن سيتي ، جنوب أفريقيا.

وبالمثل، ينبغي اتخاذ بعض التدابير لردع الاستغلال الإجرامي أو الحد منه وللمساعدة على البدء بتقليل المواجهات العسكرية والمآسي الإنسانية التي تنجم عنه. وقد اقترح الفريق أيضاً مجموعة من المثبطات، بعضها يرتبط بالامتثال لبعض اتفاقات السلام التي أبرمت مؤخرا. وتتضمن تلك المثبطات تدابير تقييدية مثل حظر السفر وتجميد الأصول والتخفيضات التدريجية في المساعدة الإنمائية الرسمية، والتحقق من انتهاكات رجال الأعمال للمبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بشأن الأعمال التجارية المتعددة الجنسيات، والتوقيف الحالي الذي تجريه هيئة رصد أنشطة الاستغلال، بخصوص هذه الهيئة التي من شأنها أن ترفع تقارير دورية إلى مجلس الأمن.

ويظل الاستغلال الاقتصادي أكثر الدوافع والسبل تسببا في استمرار الصراع المسلح في جمهورية الكونغو الديمقراطية. كما أن الإجراءات التي أوصى بها الفريق من أجل الحد من الاستغلال الذي يؤدي إلى زيادة تجريم اقتصاد جمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة بأسرها، جزء أساسي مما يعتقد الفريق أنه عملية سلم شاملة وقابلة للاستمرار. وستتطلب هذه الإجراءات انخراطا منظما ومستداما من المجتمع الدولي. وهناك حاجة الآن لإجراء حاسم يتخذه المجلس للاستفادة من زخم مكاسب عسكرية وسياسية معينة، من أجل تعزيز ما يمكن أن يصبح سلما دائما في منطقة البحيرات الكبرى، ومن أجل البدء بإعادة بناء اقتصادات المنطقة.

وقد حاول الفريق، مستخدما أفضل قدراته، إصدار تقرير مفصل ودقيق وموثق جيدا يلقي الضوء على الأطراف العديدة المتورطة في الاستغلال الاقتصادي وأيضا على العنف والصراع الذي تواصل تأجيجهما المنافسة من أجل الهيمنة الاقتصادية. وتلقى أنشطة تقصي الحقائق المساعدة من العديد من الأشخاص الشجعان بمن فيهم أولئك الذين ظلوا في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي المنطقة. وينظر الفريق بكل

جدية في إمكانية أن يتم استهداف مصادر معلوماته بغرض الانتقام، وهو يعتزم حماية سريتها بغض النظر عن التكلفة.

وفي الختام، أود أن أركز على أن الهدف الأساسي من توصيات الفريق يتمثل في حماية أغلى مصدر من مصادر الأمة الكونغولية ألا وهو شعبها. ويتواصل ارتفاع عدد الوفيات الناجمة عن الصراع والاستغلال والمعاناة الأمر الذي يزيد من الحاجة الملحة لاتخاذ إجراءات.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن للسيد ليونارد شي أوكيتوندو، وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

السيد شي أوكيتوندو (جمهورية الكونغو الديمقراطية) (تكلم بالفرنسية): السيد الرئيس، اسمحوا لي، أولا وقبل كل شيء، بأن أقوم بأداء الجزء السار من عملي، وهو أن أشكركم بالنيابة عن وفد بلدي، على مبادرتكم الممتازة بعقد هذه الجلسة العلنية لمجلس الأمن لمناقشة موضوع الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية وأشكال الثروة الأخرى لجمهورية الكونغو الديمقراطية، انتهاكا لسيادتها الوطنية.

وقبل أن أواصل كلامي، أود أيضا أن أعرب عن التحية الرسمية الواجبة للأعضاء الذين ستنتهي عضويتهم في المجلس. و أعرب لهم عن امتنان جمهورية الكونغو الديمقراطية على الجهد الدؤوب الذي بذلوه دائما في السعي إلى إحلال السلام في بلدي. وأود أن أسأل تلك البلدان الصديقة التي ستترك المجلس في نهاية هذا العام أن تواصل العمل للنهوض بالسلم والأمن الدولي من خلال هيئات الأمم المتحدة الأخرى، ومن خلال المحافل الأخرى، ليس في جميع أنحاء العالم فحسب، وإنما، وبشكل خاص، بالنيابة عن بلدان وشعوب منطقة البحيرات الكبرى التي كانت ضحية الحماقة المهلكة لبعض الدول.

أخيرا، أود أن أنتهز هذه الفرصة لأهنئ إسبانيا، وألمانيا، وشيلي، وباكستان، وأخيرا وليس آخرا أنغولا، وهي بلد صديق وشقيق مجاور لنا معه تاريخ ثري طويل. وإني أثني على تلك البلدان لانتخابها لعضوية مجلس الأمن.

معروض على مجلس الأمن التقرير النهائي لفريق الخبراء المعني بالاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية وغيرها من أشكال الثروة الأخرى لجمهورية الكونغو الديمقراطية انتهاكا لسيادتها الوطنية. ومعروض على المجلس أيضا وثيقتان قدمهما بلدي، وهما ضميمة إلى مذكرة الحكومة بشأن هذه المسألة، وموجز لتلك الضميمة. وهاتان الوثيقتان الأخيرتان واضحتان ومحددتان، ولذلك، فإنهما لا تتطلبان أي تعليق من جانبنا. إلا أنني أود أن أدعو كل الدول الأعضاء في المجلس والدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى قراءة هاتين الوثيقتين، حتى تصبح أكثر إلماما بحقيقة نهب الموارد الطبيعية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، الذي يرتكب انتهاكا لسيادتها الوطنية، وحتى يمكنها أن تقيم خطورة ومدى تلك الظاهرة المحزنة.

أود أيضا أن أشكر الرئيس على الموافقة على طلبنا بتوزيع هذين التقريرين الوطنيين بوصفهما وثيقتين رسميتين من وثائق مجلس الأمن وذلك من أجل إبلاغ كل الدول الأعضاء في المنظمة بهما. وهذان التقريران الوطنيان، بالإضافة إلى كونهما أكثر شمولا وتحديدا، يكملان معا أيضا مضمون العمل البارز الذي قام به فريق الخبراء والتوصيات المقدمة من خلاله.

إن نظرنا في التقرير النهائي لفريق الخبراء يجري في وقت أثناء العدوان المسلح يمكن التنبؤ فيه بآفاق السلام، وعلى وجه الخصوص في ضوء التوقيع على اتفاقات بريتوريا ولواندا للسلام المتصلة ببلدي والمبادرات المتعلقة بإبرام اتفاق منفصل مع بوروندي. وتلك الآفاق، التي تمثل نقطة تحول،

ولّدت دينامية جديدة تجعل من الممكن النظر إلى المستقبل، وتشجع آمال شعوب منطقة البحيرات الكبرى في جني عائدات السلام. تلك هي ميزة سياسة السلام والانفتاح التي يتبعها اللواء جوزيف كابيلا، رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية، الذي أعلن سنة ٢٠٠٢ سنة السلام والمصالحة، وهي سنة هدفها الأساسي تحقيق الوئام الوطني وإعادة التوحيد في البلاد.

بعد هذه المقدمة الموجزة، سأركز الآن على المسائل التالية: النتيجة الأساسية التي خلص إليها فريق الخبراء في كل مراحل عمله الثلاث، والحاجة إلى الدفاع عن الحقوق المرتبطة بسيادة جمهورية الكونغو الديمقراطية، والتوصيات التي وضعها فريق الخبراء.

ففيما يتعلق بالنتيجة الأساسية التي خلص إليها فريق الخبراء، أشير إلى أن الفريق قد شدد، في كل مراحل عمله الثلاث، على الصلة السببية المباشرة القائمة بين الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية في بلادي واستمرار العدوان المسلح.

وإننا نشيد بفريق الخبراء على الملاحظات الدقيقة بشأن هذا الموضوع، ونشكره على تحليه بالشجاعة، في الفقرتين ٦٥ و ٦٦ من التقرير النهائي، للكشف أخيرا عن أسطورة الشواغل الأمنية المخادعة التي تقدمت بها رواندا، وإظهار أن المحتل الرواندي إنما يتوخى من خلال وجوده، مواصلة الأنشطة الإجرامية في جمهورية الكونغو الديمقراطية والتي يقوم بها عن طريق قيام ارتباط وثيق مع مؤازرين له من البلد، أي، مقترفي الإبادة الجماعية، والقوات المسلحة الرواندية السابقة، وانترهاموي الذين غرر بهم وينبغي أن تقتفي سلطة كيغالي آثارهم.

وأود أن أسترعي انتباه المجلس إلى شهادة فريق الخبراء التي جاء فيها، على عكس المعلومات التي وصلتكم بشأن انسحاب آخر جندي رواندي بتباه من أرض الكونغو، أنه لم ينسحب من مجموعات الجيش النظامي سوى جزء منها في الواقع، تحت ضغط المجتمع الدولي. وما زالت أرض الكونغو الوطنية تحتفظ بأعداد كبيرة من المجموعات، كما هي الحال في كيسانغاني مثلا أو حتى في غوما وفي مدن أخرى في محافظات كيفو، حيث خلعت الزي العسكري الرواندي وارتدت زي التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية، غوما.

وعليه، نشكر فريق الخبراء ونشكر أيضا مجلس الأمن لأنه عرض في بيانه الأخير بشأن الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، حالات الخداع. وهذه الحالات نفسها هي مصدر المأساة التي نشهدها حاليا في إيتوري والتي تعطي ذريعة لاحتلال مدينة كيسانغاني التي ما زالت غير منزوعة السلاح بفعل وجود قوات الاحتلال، ويشكل ذلك انتهاكا لقرار المجلس ١٣٠٤ (٢٠٠٢).

ويبرز وفد بلادي هذين المثلين، إيتوري وكيسانغاني، توضيحا لكونهما مسألتين شديدتي الدلالة على استمرار أعمال النهب المنهجية، بشكل جامح وبدون عقاب، للموارد الطبيعية وأشكال أخرى من الثروات على الأرض وتحت الأرض، والتي تتعرض لها جمهورية الكونغو الديمقراطية. وإذا كانت أعمال النهب في كيسانغاني قد بقيت مع الأسف، كما هي، فقد اتخذت في إيتوري مظاهر أخرى مع المحافظة على الأسلوب العملي الأساسي.

وأثني على التقرير النهائي قيد النظر الآن، لأنه يصف التدريب الجماعي الذي تقوم به قوات أوغندا المسلحة في تلك المنطقة، لشباب بهدف الإبقاء على حالة الفوضى بعد مغادرة قواتها، مؤمنة بذلك الذريعة لبقاء تلك القوات على أرض الكونغو واستدامة أعمال النهب.

وفي بداية هذا الشهر، أوقفت سلطات تنـزانيا حمولة ٣٦ برميلا من الكولتان، كانت رواندا تـزمع على شحنها عبر مرفأ دار السلام. وهذا يعتبر دليلا ملموسا على أن بعض شبكات العصابات الإجرامية لم يقض عليها بعد، ولكن العكس صحيح. وإن التقرير النهائي الذي تقدم به فريق الخبراء، معبر للغاية عن التغيير الدقيق في الأساليب التي يعتمدها المعتدون الذين يخلفون وراءهم شبكات إجرامية مكرسة لهم بالكامل.

ويدل التقرير مرة أخرى، على أن أعمال النهب هذه لموارد الأرض وتحت الأرض في جمهورية الكونغو الديمقراطية تشكل عنصرا رئيسيا في الصراع؛ فهذا يعتبر استغلالا غير قانوني وواسع النطاق، في بُعديه المنهجي والجهازي، ويفسر ويغذي ويديم الاعتداء المسلح واحتلال أرض جمهورية الكونغو الديمقراطية، لمجرد دوافع تجارية.

والتقرير النهائي بذاته معبر جدا فيما يتعلق بتجريم الاقتصادات في منطقة البحيرات الكبرى وبروز اقتصادات موازية. وهناك قطاعات اقتصادية بارزة تفلت من رقابة الدولة. وقد ولَّدت الصراعات المختلفة تحالفات إجرامية بين تجار الأسلحة والمؤسسات الخاصة وبعض الممثلين عن السلطات العامة للبلدان المعتدية. ومن الواضح أن هذه المجموعات، ولأسباب مختلفة، لها مصلحة في الإبقاء على ديناميات الحرب. وهذه المصلحة تتمثل بالبحث عن الإثراء الشخصي وكذلك عن الهيمنة الدولية. وإن الأحداث الحالية التي تجري في الجزء الشرقي لجمهورية الكونغو الديمقراطية، تبين بوضوح أكثر فأكثر أن البعد الاقتصادي للحرب العدوانية يبقى عاملا حاسما.

وهذا البحث الجامح عن المكسب في الاستغلال المنهجي لثروات جمهورية الكونغو الديمقراطية هو إذا نقطة الانطلاق التي يجب أن يرتكز عليها مجلس الأمن في تفكيره، إذا كان يود تأدية عمل فعال.

وفيما يتعلق بالحقوق المتصلة بسيادة جمهورية الكونغو الديمقراطية، يعتقد وفد بلادي أن الموارد الطبيعية وأشكال الثروة الأخرى في البلد، يجب أن تعود بالنفع على شعبه أولا وأخيرا. ولكن الشعب الكونغولي هو الضحية الرئيسية لهذه الأنشطة الإجرامية. ولا بد من إقامة العدل. لذا، فمن أجل وضع حد لهذا النهب المخزي، من الأهمية بمكان أن يعمد مجلس الأمن إلى متابعة مجموعة التوصيات التي وضعها فريق الخبراء بأكملها، بدءا بتقريره الأول الوارد في الوثيقة S/2001/357، وصولا إلى التقرير النهائي الذي ننظر فيه اليوم؛ وهناك صلة وثيقة بين التقريرين.

وعليه، فإن حكومة بلادي، أولا تكرر طلبها بتنفيذ جميع التوصيات التي أعدها فريق الخبراء، بما فيها تلك الواردة في التقرير الأول، وبصفة خاصة التوصيات التالية.

أولا، لا بد من التعجيل بنشر بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، لأن الانسحاب التام والنهائي للمعتدين هو وحده الذي سيكون بمثابة ضمان لوقف نهب الموارد الطبيعية في ذلك البلد. وثانيا، لا بد من تجريد كيسانغاني من السلاح بصورة فعالة، والتعويض عن الدمار الذي لحق بالممتلكات في المدينة، وتعويض سكانها وفقا لقرار مجلس الأمن ١٣٠٤ (٢٠٠٠). وثالثا، يتعين فرض كل التدابير الممكنة ضد الطرف الذي يرفض تجريد كيسانغاني من السلاح، وكذلك البلد الذي يؤيده، وتطبيق هذه التدابير، وفقا للمسؤوليات والالتزامات التي يخولها ميثاق الأمم المتحدة لمجلس الأمن.

ورابعا، لا بد من الاعتراف بالأضرار المعنوية والمادية والجسدية الخطيرة التي يعانيها شعب الكونغو من جراء تلك الحرب والأنشطة الإجرامية التي تمخضت عنها.

وخامسا، يجب تحديد التعويض المناسب عن هذه الأضرار، بغية استرداد حقوق الشعب الكونغولي. وأخيرا، يجب إصدار الأمر بالإجراءات القضائية اللازمة ضد مدبري هذه الأنشطة الإجرامية ومعاونيهم والمتواطئين معهم. وهذه المطالب كلها مشروعة تماما وحان وقت تنفيذها.

وقبل حتى التخطيط لدراسة التوصيات الواردة في التقرير النهائي، ينبغي للمجلس أن يحاسب ضميره، ويخبرنا بما تم إنجازه من توصيات التقرير الأول. فوفد بلادي يساوره قلق عميق في هذا الشأن. وما زلنا مقتنعين بأنه لو كان المجلس قد اتخذ أي إجراء لتنفيذ توصية واحدة أو عدد من التوصيات الواردة في التقرير الأول لفريق الخبراء، لكان أسفر ذلك عن أثر رادع. ولكننا نلاحظ مع الأسف أن هذا ليس هو الحال.

وكما أشار فريق الخبراء، وعن صواب، في الفقرة ٩٦ من تقريره، فإن هذه الحرب أودت بحياة ما يزيد على ٣,٥ مليون من الكونغوليين منذ اندلاعها في أيلول/سبتمبر ١٩٩٨، وجميع هذه الوفيات، كما يمضي التقرير قائلا، هي النتيجة المباشرة لاحتلال البلد من قِبل رواندا وأوغندا. وبالإضافة إلى ضياع الأرواح البشرية، فإن أنشطة النهب الإجرامية التي تواصلت بسبب الحرب، جلبت خسائر اقتصادية واجتماعية سيترتب عليها نتائج لا يمكن حصرها بالنسبة للأجيال الكونغولية الحالية والمقبلة.

والتقرير النهائي الذي أعده فريق الخبراء يتضمن عددا معينا من التوصيات. ووفد بلادي يوافق على معظمها. والتوصية المتعلقة بعقد مؤتمر دولي للسلام والأمن والديمقراطية والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى تحت إشراف الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، تستحق من المجلس الاهتمام العاجل.

ونتفق مع فريق الخبراء على ضرورة الاستفادة من آفاق السلام التي تتيح لنا فرصة التنظيم لعقد هذا المؤتمر في غضون الأشهر القليلة المقبلة. وهذه فرصة يجب ألا تفوتنا لأن هذا المؤتمر سيكون، بدون شك، الإطار الإقليمي المناسب للبحث عن حلول شاملة للصراعات وعدم الاستقرار المزمن الذي يعصف ببلدان المنطقة. وتنظيم هذا المؤتمر ينبغي أن يكون أولوية من أولويات مجلس الأمن والأمين العام.

ونتفق أيضا مع فريق الخبراء على أنه من الضروري أن نعزز قدرة الأمم المتحدة على الرصد. وينبغي للمجلس أن يتابع نظره في إنشاء هذه الآلية. وحكومة بلادي على استعداد للنظر في أي اقتراح، إلا أننا نصر على أن يجري تحديد اختصاصات هيئة الرصد التي يشكلها مجلس الأمن بموافقة الحكومة الكونغولية واحتراما لامتيازات سيادتها الوطنية، وفقا لضمانات ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدستوري للاتحاد الأفريقي.

وإذا استدعى الأمر، قد يرى المجلس إنشاء لجنة رصد وطنية تتمتع بالمساعدة الكافية من الأمم المتحدة والمجتمع الدولي من خلال الخبرة الوطنية للكونغوليين الذين يعملون لدى منظومة الأمم المتحدة والخبرة الدولية للمستشارين الأجانب أو الموظفين الدوليين.

وفيما يتعلق بالتوصيات المتصلة بعوائد السلام، توافق حكومة بلادي على رأي مجلس الأمن في أنه لا بد لعملية السلام في منطقة البحيرات الكبرى أن تسفر عن عوائد السلام لشعوبنا، ولا سيما شعبي جمهورية الكونغو الديمقراطية وبوروندي، اللذين تحملا عواقب أسوأ الاضطرابات في المنطقة. ومع ذلك، إذا جعلنا هذا شرطا مسبقا لصالح البلدان المعتدية، نكون قد طلبنا إلى المجتمع الدولي أن ينحني لأوامر إرهاب الدولة وأن يكافئ العدوان.

ومن شأن ذلك أن يكون سابقة مؤسفة. بدلا من ذلك، لا بد أن نمارس الضغط، بما في ذلك الضغط من خلال تعليق جميع أشكال المساعدة الاقتصادية إلى أن يتم السحب الفعلي والموثق لقوات العدوان من أراضي جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويجب أيضا أن نفرض عليها حظرا فيما يتعلق بمرور أو بيع الموارد الطبيعية لبلادي.

وفيما يتعلق بتدمير البيئة، تطلب حكومة بلادي المساعدة من منظومة الأمم المتحدة بغية إصلاح نظامنا البيئي وحماية الأنواع الأحيائية من الانقراض، مثل الأكاب والغوريلا والكركون الأبيض، وهي رموز نعتز بها في بلادي.

وتذكر حكومة بلادي بالأحكام ذات الصلة من المادة ٩١ من البروتوكول الأول لاتفاقيات جنيف، التي تقضي بأن

”أي طرف في الصراع ينتهك أحكام الاتفاقيات أو أحكام هذا البروتوكول سيتحمل، إن اقتضت الحالة، مسؤولية دفع التعويض. وسيكون مسؤولا عن جميع الأعمال التي يقترفها أشخاص يشكلون جزءا من قواته المسلحة“.

وتقضي اتفاقيات جنيف أيضا بأن يكون الطرف الذي يقوم بالاحتلال مسؤولا عن جميع الأضرار في المنطقة المحتلة. وتود حكومة بلادي أن تذكر بأنه في حالات مماثلة اتخذ المجتمع الدولي، من خلال مجلس الأمن أو أجهزة الأمم المتحدة الأخرى، خطوات لتعويض الضرر الذي أصاب شعوب الدول الواقعة تحت الاحتلال الأجنبي.

وهناك أهمية قصوى لمسألة الإفلات من العقاب والتعويضات المستحقة للشعب الكونغولي. وتحقيقا لهذا الهدف، تود حكومة بلادي أن تطلب إلى مجلس الأمن أن يبدأ النظر في إنشاء محكمة جنائية دولية مخصصة لجمهورية الكونغو الديمقراطية لمحاكمة وإدانة مرتكبي الجرائم ضد الإنسانية في بلادي ومعاقبتهم والحصول على تعويضات عن جميع الأضرار التي ألحقوها بالشعب الكونغولي.

ويعرب وفد بلادي عن امتنانه لفريق الخبراء ولمجلس الأمن للتذكير في جميع قراراته ذات الصلة، المعنية بالحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بضرورة المحافظة على السيادة الوطنية لبلادي وسلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي. وفي هذا الصدد، تعتقد بلادي أنه كان من حقها الشرعي أن تتخذ جميع التدابير اللازمة لمواجهة العدوان المسلح بموجب المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة، بما في ذلك طلب المساعدة من الدول الأعضاء في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي عن طريق ممارسة الحق الطبيعي لتلك الدول في الدفاع عن النفس الفردي والجماعي. ولا أجد أنني في حاجة إلى التذكير بأن المجتمع الدولي حكم على هذا العدوان بأنه غير قانوني.

والواقع أنه لو لم تكن أنغولا وزمبابوي قد جاءتا لإنقاذنا ولو لم تكن جميع الجماعات العرقية للشعب الكونغولي قد أعربت بوضوح عن إرادتها في البقاء متحدة وفي ممارسة حقها في تقرير مصيرها بوصف أفرادها مواطنين في نفس البلد الواحد، لكانت بلادي الآن واقعة تحت نير رواندا، بكل ما لذلك من عواقب وخيمة. وقد دفعت هذه البلدان الصديقة وأبناء الشعب الكونغولي الثمن دما من أجل بقاء جمهورية الكونغو الديمقراطية، ونعرب عن امتناننا لهم.

ومع ذلك، تلاحظ حكومة بلادي أنه منذ إصدار الإضافة والتقرير النهائي، تبدو هناك رغبة في الهجوم على زمبابوي لأسباب معروفة تماما. وفي هذا الصدد، يكون من الحماقة أن تجري مساواة بلادي بالكيانات العسكرية - والسياسية التي أنشئت في أعقاب دخول جيش المعتدي. ومن شأن ذلك أن يمثل سوء فهم لواقع الحالة، وهي حالة

بلد ذي سيادة اعتدى عليه جيرانه. وبعبارة أخرى، فإن الضحية التي تخضع لنير الظالمين لا يمكن أن توضع على قدم المساواة معهم ومع من تحت حمايتهم.

وتعتقد حكومة بلادي أن شجب المبادرات التي سمحت لنا بالدفاع عن سيادتنا الوطنية من شأنه أن يكون مساويا لإرغامنا على إنكار الحقوق والواجبات الأساسية لكل حكومة في الدفاع عن سيادة بلدها وسلامته بكل السبل الممكنة.

ورغبة في الشفافية، واحتراماً لإرادة شعب الكونغو التي أعرب عنها في الحوار الوطني الذي دار في صن سيتي، بجنوب أفريقيا، اتخذنا قراراً بشأن إقامة لجنة مخصصة للنظر في صحة الاتفاقات يمكن أن تعمل بمثابة إطار لإعادة النظر في بعض العقود المبرمة والامتيازات الموقعة أثناء الحرب.

ويلاحظ وفدي كذلك تناقضاً بين التحليل الممتاز الذي قام به فريق الخبراء وبين بعض توصياته، ولاسيما التوصيات بحظر السفر على بعض الأفراد أو تجميد أرصدتهم. ونلاحظ أن من الغرابة بمكان عدم وجود قائمة بأولئك الأشخاص أو بأسماء الجناة الرئيسيين، الذين أورد التقريران الأول والأخير أعمالهم، ووصفهم بذلك فريق الخبراء، وخاصة من ينتمون منهم إلى دولتي الرعاية الرئيسيتين رواندا وأوغندا.

وتود حكومتي بمزيد من التحديد أن تبدي الملاحظات التالية فيما يتعلق بالاتهامات الموجهة إلى بعض أعضاء الجهاز التنفيذي الكونغولي. إن تجريم المسؤولين الذين يتصرفون بصفتهم الرسمية ينشأ من الولاية العامة التي يضطلعون بها بالنيابة عن الشعب الكونغولي وتحقيقاً لمصلحته. ومن ثم تجب الإشارة فيما يتعلق بالنظام القانوني لجمهورية الكونغو الديمقراطية، وهي دولة تقوم على سيادة القانون، إلى أن أي انتهاكات أو إساءة لاستعمال السلطة تعاقب عليها المحاكم والمحاكم الخاصة أياً كان مرتكبها. علاوة على ذلك، فقد أنشئت في جمهورية الكونغو الديمقراطية بموجب مرسوم رئاسي لجنة وطنية لمكافحة الغش والفساد.

وأود أن أوضح، على سبيل المثال، أن الحكومة قد بدأت عملية لتطهير المناخ الاقتصادي، وذلك في جملة أمور منها تقديم وزارة المناجم لشكوى رسمية ضد شركة تجارة المعادن لمخالفتها قوانين جمهورية الكونغو الديمقراطية. وقد ذكر فريق الخبراء هذه الشركة تحديداً في الفقرة ٥٧ من الوثيقة S/2002/1146، بوصفها تحايلت على القانون لكي تنهب موارد الكونغو في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة. وقد أوقفت الحكومة أنشطة الشركة المذكورة.

وما برحت دولة الكونغو دولة ذات سيادة ومن ثم تتمتع وحدها بجميع حقوق الإدارة الفعالة. وبالتالي، فإن جميع قرارات مجلس الأمن المتعلقة بالحرب في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بدءاً بالقرار ١٢٣٤ (١٩٩٩) المؤرخ ٩ نيسان/أبريل ١٩٩٩، قد أكدت من جديد السلامة الإقليمية لجمهورية الكونغو الديمقراطية واستقلالها السياسي وسيادتها، بما في ذلك السيادة على مواردها الطبيعية.

ويعترف القانون الدولي بموجب أحكام الاتفاقيات، والعرف، بل والفقه القانوني، بأن جميع الحكومات، بما فيها حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية، تتمتع بالحق في أن تمارس وفقاً لتقديرها الخاص كامل امتيازات الدولة على أراضيها ومواردها الطبيعية وأنشطتها الاقتصادية. وبالنظر إلى هذا كله، تكون تصرفات أعضاء الحكومة سليمة بمقتضى القانون الدولي، ولايمكن، دون المساس بمبدأ السيادة، مساواتها بتصرفات المعتدين والمغتصبين.

ولا يسعني أن أختتم كلمتي بدون الإعراب عن شكري العميق للمجتمع الدولي بأسره، حيث يلتزم الآن

التزاماً كـاملاً بالتمـاس حـل دائـم لاقتناعـه بـأن جمهوريـة الكونغـو الديمقراطية قـد وقعـت ضحيـة للعـدوان. وينبغـي أن يبدي المجتمع الدولي الآن بجلاء أعمق الالتزام وأشده تجسداً إزاء إيجاد تسوية لهذه الحرب العدوانية، وبخاصة من خلال تجديد ولاية بعثة منظمة الأمم المتحدة في الكونغو ونشرها على وجه السرعة في مناطق التوتر المستمر.

ونعرب عـن تقديرنـا للجـهود الجديـرة بالثنـاء الـتي يبذلها الأمين العام، ومجلس الأمن، والسيد مصطفى نياس، والمبعوث الخاص للأمين العام، والبعثة، بقيادة السيد آموس نامانغـا نغونغـي. ونثـني علـى تفـاني الموظفـين المدنيـين والعسكريين، لالتزامهم جميعاً بعودة الأوضـاع إلى طبيعتـها وإحـلال السـلام الدائـم في بلـدي وفي منطقـة البحـيرات الكبرى.

وأخيرا، أثني على فريق الخبراء الذي يرأسه السفير قاسم على تقريره الذي يثبت بشكل موضوعي الصلة القائمة بـين العـدوان المسـلح الـذي وقـع علـى جمهوريـة الكونغـو الديمقراطية والاستغلال غير القانوني لمواردها من ناحية، وبين التشابه القائم بين هذا الصـراع ومواصلـة الاحتـلال الـذي تجري في ظلـه أكـبر عمليـات نهـب اقتصـادي لم تـر القـارة الأفريقية مثيلا لها من قبل من الناحية الأخرى.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): وفقا لطلب طـرح مـن أجل السماح بالمزيد من الوقت لدراسة تقرير فريق الخبراء، فقد وافق أعضاء المجلس على تأجيل مناقشة هذا التقرير لذلك سأرفع هذه الجلسة الآن، وسأحدد موعد الجلسة القادمة بشأن هذا البند بالتشاور مع أعضاء مجلس الأمن.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٠٥.